



تقرير إحصائي حول
الانتهاكات الداخلية
ومظاهر سيادة القانون في قطاع غزة



ديسمبر/ كانون الأول 2017

مقدمة

تشكل ظاهرة الفلتان الأمني والتعدي على الحريات العامة والعنف الداخلي، أحد أبرز مظاهر غياب سيادة القانون، وواحدة من أبرز المشكلات التي تواجه المجتمع الفلسطيني منذ تأسيس السلطة الوطنية الفلسطينية في العام 1994، واتسمت هذه الظاهرة بالتوسع تارةً والانحسار تارةً أخرى على مدى السنوات الماضية، وخضعت لمتغيرات كبيرة، حيث اختفت بعض أشكالها تماماً في بعض الفترات لتعاود الظهور مرة أخرى، بينما استمرت أشكال معينة في الظهور.

وبعد أن فرضت حركة حماس سيطرتها على قطاع غزة، انحسرت بعض المظاهر كاستخدام الأسلحة النارية على نطاق واسع في الشجارات العائلية، التي كانت تتسبب في وقوع عدد كبير من حالات الوفاة، وتهجر أعداداً من السكان عن منازلهم. إلا أن هذه الظاهرة أخذت بالانتشار من جديد وخاصة خلال الأعوام الثلاث الماضية.

هذا واتخذت مظاهر غياب سيادة القانون وأخذة باليد مستويات متفاوتة من حيث الانخفاض والارتفاع، كما أن هناك بعض الانتهاكات التي تزايدت خلال هذه الفترة ومن بينها التجاوزات التي ترتكب من قبل المكلفين بإنفاذ القانون، ومسلحين ليس لهم علاقة بالعمل الحكومي، وبرز بشكل جلي أعمال إطلاق النار وسوء استخدام السلاح والانفجارات الداخلية الناتجة عن أعمال أو في مواقع التدريب أو جراء العبث بالأجسام المشبوهة.

يسعى مركز الميزان لحقوق الإنسان من خلال ما يقوم به من توثيق إلى توفير معلومات إحصائية من خلال التقارير ذات العلاقة إلى تسليط الضوء على الحوادث المختلفة التي تتعلق بحالة سيادة القانون، ورصد انتهاكات حقوق الإنسان على الصعيد الداخلي، ومظاهر الانفلات الأمني وانتهاكات الحريات العامة في قطاع غزة. ويعتبر رصد وتوثيق هذه الحالات خطوة في اتجاه إبراز الآثار السلبية لهذه الظواهر، ومن أجل رفع وعي المجتمع بهذه المخاطر وحشد قوى المجتمع لمواجهتها، وتحشيد الرأي العام الفلسطيني لنبذها.

وتتوزع هذه الانتهاكات بين تلك التي ارتكبتها الأجهزة الحكومية من خلال التعسف في استخدام السلطة والصلاحيات وبين تجاوز القانون ومحدداته في الإجراءات، وبين مظاهر غياب سيادة القانون التي ترتبط بالسلطة بقدر ما ترتبط بسلوك الأفراد داخل المجتمع. حيث حالت تلك الأجهزة دون انعقاد عدة أنشطة، واعتقلت وأوقفت عدداً من الشبان والصحفيين، بل وتغاضت عن منع مجموعات من المواطنين لمواطنين آخرين من الحصول على حقوقهم.

ويبرز التقرير أعمال القتل على خلفية الثأر العائلي، أو غيرها من الاعتداءات، وفي مقدمتها القتل على خلفية ما يسمى بشرف العائلة والشجارات العائلية والشخصية. كما يستعرض التقرير الانفجارات الداخلية لا سيما التي تتسبب بإصابة أطفال نتيجة عبثهم بأجسام مشبوهة، وتساعد حوادث حرق ممتلكات ومركبات وزرع عبوات من قبل مجهولين في أنحاء متفرقة من قطاع غزة، الأمر الذي بات يهدد أمن المواطنين ويثير شعوراً عاماً بالقلق من تصاعد الفلتان الأمني في ظل غياب المعلومات عن الجهات التي تقف وراء هذه الجرائم.

حصيلة الضحايا وتوزيعها على الأحداث:

يورد الجدول أنواع الأحداث المختلفة التي تندرج تحت إطار الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، وفيما بعد يتعرض لأنواع الأحداث المختلفة ارتباطاً بخلفياتها. وحتى لا يلتبس الأمر على المهتمين يوضح التقرير ما قد يثير لبساً، فمثلاً تحت عنوان أعمال القتل لا يورد التقرير كل الضحايا الذين قتلوا بسبب مظاهر غياب سيادة القانون بل ينحصر في إيراد أعمال القتل التي كانت هي بنفسها الحدث، حيث أن هناك أعمال قتل ارتكبت ولكن كان القتل فيها نتيجة لشكل آخر من الأحداث، فمثلاً قد يقتل أحد أثناء مشاجرة عائلية فيكون نوع الحدث مشاجرة، أما خلفية المشاجرة فقد تكون متنوعة. أما القتل كحدث فقد يكون على خلفية ثأر أو مشاجرة سابقة ألحقت أضراراً أو إصابات في أفراد عائلة فينتقم أحدهم بقتل أحد أفراد العائلة الأخرى. عليه فإن العناوين التصيلية اللاحقة تشير إلى نوع الحدث وفقاً لتصنيف مركز الميزان، فيما الجدول يفصل الخلفيات التي تقف وراء هذا الحدث.

جدول يوضح حالات الانتهاكات الداخلية ومظاهر غياب سيادة القانون، خلال العام 2017

نوع الحادث	عدد الحالات	قتلى/وفيات	إصابات	قتلى أطفال	إصابات أطفال	قتلى نساء	إصابات نساء	أضرار منازل
أعمال القتل والشجارات العائلية وسوء استخدام السلاح								
شجار العائلية والأعمال التآرية	9	10	5	5	2	0	0	0
قتل	11	11	1	1	0	4	0	0
خطف واحتجاز	2	0	0	0	0	0	0	0
إطلاق النار وسوء استخدام السلاح	50	17	73	3	10	6	4	1
الانفجارات الداخلية والأعمال الانتقامية								
انفجارات داخلية وأعمال تخريب الممتلكات	27	7	50	0	6	0	3	0
حرق	1	0	0	0	0	0	0	0
الاعتداء على المواطنين والممتلكات العامة والخاصة								
اعتداء على مواطنين وممتلكاتهم	16	1	13	0	1	0	0	1
الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة	1	0	0	0	0	0	0	0

الحريات العامة والخاصة								
0	0	0	0	0	0	0	26	اعتداء على الصحفيين ⁽¹⁾
0	0	0	0	0	0	0	2	منع الاجتماعات في الأماكن المغلقة
0	0	0	0	0	0	0	1	انتهاك الحريات الشخصية
0	0	0	0	0	7	0	13	انتهاك الحق في التجمع السلمي
0	0	0	0	0	0	0	5	حرية التنقل
0	0	0	0	1	0	4	4	وفاة في أماكن التوقيف والسجون
أخرى								
0	0	0	0	0	14	10	9	ضحايا الأنفاق
3	7	10	19	11	163	60	177	المجموع

جدول يوضح الضحايا خلال العام 2017

الفترة	قتلى / وفيات	جرحي	قتلى أطفال	جرحي أطفال	قتلى نساء	جرحي نساء
النصف الأول من العام	28	81	2	8	6	2
النصف الثاني من العام	32	82	9	11	4	5
المجموع	60	163	11	19	10	7

¹ جرى الاعتداء على صحفيين اثنين، وانتهاك حق ثلاث صحفيين بالتجمع السلمي واستدعاء (26) صحفي من بينهم (5) جرى استدعائهم عدة مرات

الشجارات العائلية والأفعال الثأرية:

حافظت الشجارات العائلية على حضورها كأحد مظاهر الفلتان الأمني وأخذ القانون باليد، بالرغم من انحسارها النسبي كما أشار التقرير آنفاً، وعاد استخدام السلاح وأعمال الثأر والانتقام في الشجارات العائلية لتظهر من جديد وإن بدرجة أقل حدة واتساعاً مما كانت عليه في سنوات ما قبل حزيران 2007. ووفقاً لأعمال الرصد والتوثيق التي يواصلها مركز الميزان لحقوق الإنسان، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (9) حالات، قتل فيها (10) مواطنين بينهم (5) أطفال، وأصيب (5) آخرين من بينهم طفلين، وفي حوادث متفرقة.

إصابات أطفال	قتلى أطفال	إصابات	قتلى/ وفيات	عدد الحالات	خلفية الحادث
2	5	4	10	8	شجار عائلي
0	0	1	0	1	ثأر
2	5	5	10	9	المجموع

أعمال قتل:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (11) حالة، قتل فيها (11) مواطن بينهم (2) طفل، و(4) نساء، وأصيب (1) طفل، وفي حوادث متفرقة.

قتلى نساء	قتلى أطفال	إصابات	قتلى/ وفيات	عدد الحالات	خلفية الحادث
2	1	1	6	6	شجار عائلي أو شخصي
1	0	0	1	1	سلب بالإكراه
1	0	0	1	1	شرف
0	0	0	1	1	اعتقال
0	1	0	2	2	أخرى
4	2	1	11	11	المجموع

خطف واحتجاز:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير حادثين جرى خلالها (2) عملية خطف احداها على خلفية خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي والثانية سلب بالإكراه، نوردها كالتالي:

عدد الحالات	خلفية الحادث
1	خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي
1	سلب بالإكراه
2	المجموع

إطلاق النار وسوء استخدام السلاح:

أسهمت ظاهرة انتشار وسوء استخدام الأسلحة النارية في قطاع غزة، في ارتفاع عدد ضحايا الفلتان الأمني حيث سجل عدد من الحالات التي أسفرت عن قتلى وإصابات نتيجة العبث بالسلاح وسوء استخدامه، وذلك بعيداً عن كونها جزء من الشجارات العائلية. ووفق رصد وتوثيق مركز الميزان خلال العام 2017، شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (50) حادثة، قتل فيها (17) مواطن بينهم (3) أطفال و(6) سيدات، وأصيب (73) آخرين من بينهم (10) أطفال و (4) نساء في حوادث متفرقة.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى/وفيات	إصابات	قتلى أطفال	إصابات أطفال	قتلى نساء	جرحي نساء
شجار عائلي أو شخصي	18	6	49	1	7	1	1
صراع على نفوذ	1	0	4	0	0	0	0
إطلاق نار في المناسبات	3	0	4	0	0	0	1
إطلاق نار مجهول المصدر	8	2	6	0	1	1	1
خلاف في الرأي فكري-عقائدي-سياسي	1	0	1	0	0	0	0
اعتقال	1	0	2	0	1	0	0
تدريب	3	1	2	0	0	0	0

1	4	1	2	3	7	10	عبث بالسلاح
0	0	0	0	0	1	1	سلب بالإكراه
0	0	0	0	0	0	1	سطو مسلح
0	0	0	0	2	0	3	أخرى
4	6	10	3	73	17	50	المجموع

انفجارات داخلية وأعمال تخريب للممتلكات:

تواصل سقوط الضحايا جراء تكرار الانفجارات الداخلية، سواء كان ذلك على خلفية انتقامية أو نتيجة لأعمال تدريب، أو انفجارات ناتجة عن خلل أو عدم خبرة في استخدام هذه الأسلحة وتخزينها أو تعجير لسيارات ومدخل منازل سكنية، وخلال الفترة التي يغطيها التقرير رصد المركز، (27) حالة، اسفرت عن مقتل (7) مواطنين، وإصابة (50) آخرين بجروح متفاوتة من بينهم (6) أطفال، و(3) سيدات، وإلحاق أضرار مادية في الممتلكات.

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى / وفيات	إصابات	قتلى أطفال	إصابات أطفال	قتلى نساء	جرحي نساء
تدريب	4	1	11	0	0	0	0
خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي	4	2	6	0	0	0	0
عبث بالسلاح	6	2	14	0	3	0	1
أعمال التصنيع / سوء التخزين	5	0	10	0	1	0	1
ظروف غامضة	2	0	2	0	0	0	0
المجموع	27	7	50	0	6	0	3

الاعتداء على مواطنين وممتلكاتهم:

تواصل الاعتداء على المواطنين وممتلكاتهم كأحد مظاهر الفلتان الأمني في قطاع غزة، حيث شهدت الفترة التي يغطيها التقرير (16) حالات اعتداء، قتل فيها مواطن وأصيب (13) آخرين بينهم طفل وثقها المركز نتج عنها إصابة مواطنين اثنين.

إصابات أطفال	قتلى أطفال	إصابات	قتلى/وفيات	عدد الحالات	خلفية الحادث
0	0	3	0	3	شجار عائلي/شخصي
0	0	2	0	3	خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي
1	0	5	0	5	اعتقال
0	0	1	1	2	سلب بالإكراه
0	0	1	0	1	احتجاج
0	0	0	0	2	اخرى
1	0	13	1	16	المجموع

الاعتداء على الممتلكات العامة والخاصة:

تواصلت الاعتداءات التي تستهدف الممتلكات العامة بما فيها المؤسسات الأهلية والحكومية، والممتلكات الخاصة، حيث وثق المركز حادثة واحدة، لم ينتج عنها إصابات أو الحاق اضرار في الممتلكات.

عدد الحالات	خلفية الحادث
1	خلاف في الرأي فكري - عقائدي - سياسي
1	المجموع

منع الفعاليات والاعتداء على الحريات العامة وانتهاك الحق في التجمع السلمي:

يتواصل انتهاك الحق في التجمع السلمي وانتهاك محددات القانون الفلسطيني من خلال تعامل السلطات التي تشترط الحصول على تصريح مسبق للسماح لأي تجمع سلمي بالانعقاد دون تدخلها. بل أكثر من ذلك أصبحت تشترط الحصول على ترخيص لعقد الاجتماعات في القاعات المغلقة، وهو أمر يشكل مخالفة واضحة ليس للمعايير الدولية لحقوق الإنسان فقط بل ولمحددات القانون الفلسطيني حيث يوفر قانون الاجتماعات العامة رقم (12) لسنة 1998، حماية خاصة وتدابير تضمن حق المواطنين في تنظيم الاجتماعات العامة، دون اشتراط الحصول على ترخيص مسبق، حيث تقتصر الإجراءات على توجيه إشعار كتابي بذلك للمحافظ أو لمدير الشرطة قبل (48) ساعة على الأقل من موعد عقد الاجتماع وللشرطة أن تبدي ملاحظاتها على تفاصيل التجمع السلمي لغرض حماية وضمان سلامة المشاركين، ودون المساس بالحق في حرية التجمع السلمي، قبل أن ترد عليهم خطياً، وفي حال عدم تلقي الجهة المنظمة لأي جواب خطي لها الحق في تنظيم الاجتماع العام في موعده. وفي هذا السياق تنص المادة (2) من قانون الاجتماعات العامة المشار إليه على أنه "للمواطنين الحق في عقد الاجتماعات العامة والندوات والمسيرات بحرية، ولا يجوز المس بها أو وضع القيود عليها إلا وفقاً للضوابط المنصوص عليها في هذا القانون".

كما يشكل منع وتقييد الحق في تنظيم الاجتماعات العامة مخالفةً لنص الفقرة الخامسة من المادة (26) من القانون المعدل للقانون الأساسي، التي تؤكد على حق الفلسطينيين بالمشاركة في الحياة السياسية أفراداً وجماعات، على وجه الخصوص عقد الاجتماعات الخاصة دون حضور أفراد الشرطة، وعقد الاجتماعات العامة والموكب والتجمعات في حدود القانون.

منع الاجتماعات والاعتداء على الحريات الشخصية:

عدد الحالات	خلفية الحادث
2	خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي
1	الاعتداء على الحريات العامة والشخصية
3	المجموع

الحق في التجمع السلمي

إصابات	عدد الحالات	خلفية الحادث
7	13	احتجاج
7	13	المجموع

حرية التنقل:

الحق في حرية الحركة والتنقل والسفر مكفول بموجب القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الفلسطيني، وكل حالة يحرم فيها مواطن من حقه في السفر خارج إطار الإجراءات التي نظمها القانون تمثل تجاوزاً للقانون الفلسطيني الذي يكفل حق الفلسطينيين في حرية الإقامة والسفر والتنقل ولا يفرض أي قيود على حرية التنقل والحركة، إلا تلك التي حددها القانون الأساسي الفلسطيني في المادة (11) وحصرها بصدور أمر قضائي. وقد شهدت الفترة التي يتناولها التقرير منع الأجهزة الأمنية في أكثر من حالة لمواطنين من السفر عبر المعابر الفلسطينية.

عدد الحالات	خلفية الحادث
5	خلاف في الرأي فكري -عقائدي -سياسي
5	المجموع

الاعتداء على صحفيين:

شهدت الفترة التي يغطيها التقرير مزيداً من أعمال التضييق على الصحفيين والاعتداء عليهم من قبل القائمين على القانون والسلطة أو من أفراد ومواطنين وفي بعض الأحيان أمام نظر الشرطة ودون تدخلها لحماية الصحفيين. وفي هذا السياق وثق مركز الميزان خلال الفترة (26) حادث تم الاعتداء فيها على صحفيين، تنوعت ما بين المنع من التغطية، أو الاعتداء والاحتجاز، أو مصادرة المواد الإعلامية، نوردها كما يلي:

نوع الحادث	عدد الحالات	اعتقال	جرحي
اعتداء على الصحفيين	26	26	2
المجموع	26	26	2

وفاة داخل مراكز التوقيف والسجون

شكلت الوفاة داخل السجون أحد مظاهر الفلتان الأمني التي تستوجب التحقيق من طرف الجهات المختصة، خاصة وأن المسؤولية تقع على إدارة السجن والسلطات في توفير الأماكن الملائمة للنزلاء من حيث المساحة والتهوية والخدمات الغذائية والطبية، ومناطق عزل المرضى المصابين بأمراض معدية، وحتى الفصل ما بين السجناء حسب أنواع التهم الموجهة لهم وتوفير الأمن الشخصي لهم.

الجدول التالي يوضح عدد الوفيات داخل السجون خلال فترة التقرير:

خلفية الحادث	عدد الحالات	قتلى/ وفيات	إصابات
وفاة في أماكن التوقيف والسجون	4	4	1
المجموع	4	4	1

خاتمة

تظهر الجداول المرفقة أن هناك أشكالاً متنوعة من العنف الداخلي ومظاهر غياب سيادة القانون وانتهاك الحريات العامة، من شأنها أن تتصاعد إذا لم تتخذ التدابير الكفيلة بالحد منها. وعلى سبيل المثال فإن تجاوز المكلفين بإنفاذ القانون للمهام الموكلة إليهم هو أمر خطير، يجب التوقف أمامه من قبل السلطات المختصة، لأنه يمهد الطريق لإضعاف السلطة نفسها قبل أن يشكل مدخلاً مهماً لاستشراء ظاهرة أخذ القانون باليد من جديد.

هذا بالإضافة إلى أن تجاوز محددات القانون في معرض إنفاذه تفتح مجالاً واسعاً لاستغلال السلطة والنفوذ، وهو ما يشكل مدخلاً مهماً ليس لاستشراء الفلتان الأمني من جديد فقط ولكن لاستشراء الفساد أيضاً.

كما أنها تزيد من القيود التي تحد من قدرات المجتمع على مواجهة التحديات الكبيرة التي تفرضها الانتهاكات الإسرائيلية الجسيمة والمتواصلة ولاسيما الحصار المفروض على قطاع غزة، ودوره الفاعل في تكريس ظاهرتي البطالة والفقر وتوسيعهما.

وهنا يشير المركز إلى أهمية تعزيز دور المؤسسات الأهلية وغيرها من مؤسسات المجتمع المدني في التكامل مع الحكومة في تقديم شتى أنواع الخدمات بل والحفاظ على تنوع هذه المؤسسات.

وفي هذا السياق يشدد المركز على أهمية احترام حرية عمل المؤسسات واتخاذ التدابير الكفيلة بتسهيل عملها وواجباتها المجتمعية. مركز الميزان لحقوق الإنسان إذ يشدد على أهمية تعزيز مبدأ سيادة القانون والفصل بين السلطات كمدخل رئيس لضمان احترام الحريات العامة وحقوق الإنسان، فإنه يطالب بالآتي:

- العمل على ضمان احترام القانون ومحدداته، في جميع الأحوال، ومعاينة كل من يثبت تجاوزه لأحكام القانون وفي مقدمتهم الأفراد المكلفين بإنفاذه.
- العمل على ضبط الأسلحة الصغيرة وانتشارها في الأراضي الفلسطينية، والقضاء على مظاهر سوء استخدام السلاح، وفي هذا الصدد يشدد المركز على ضرورة ضبط استخدام الأسلحة الرسمية، ومنع تخزين الأسلحة والمتفجرات في المناطق المكتظة بالسكان، وذلك للحفاظ على حياة المدنيين الآمنين.
- العمل على احترام وحماية وتعزيز الحق في التجمع السلمي، انسجاماً مع القانون وتعزيزاً لقوة وصلابة المجتمع بما يشيع جواً من الحرية والديمقراطية والاستقرار داخل المجتمع.

انتهى